الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/52/143
16 July 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون

طلب إدراج بند في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والخمسين

الحاجة إلى استعراض قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١، نظرا للتغير الأساسي في الحالة الدولية وتعايش حكومتين عبر مضيق تايوان

رسالة مؤرخة ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٧ موجهة الى الأمين العام من ممثلي بوركينا فاصو، وجزر سليمان، ودومينيكا، والسنغال، وسوازيلند، وغامبيا، وغرينادا، وغينيا - بيساو، ونيكاراغوا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومة كل منا، نتشرف بأن نطلب إليكم، عملا بالمادة ١٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة، أن تدرجوا في جدول أعمال دورة الجمعية العامة الثانية والخمسين بندا معنونا "الحاجة إلى استعراض قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١ نظرا للتغير الأساسي في الحالة الدولية وتعايش حكومتين عبر مضيق تايوان". وعملا بالمادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، نرفق بالطلب مذكرة إيضاحية (انظر المرفق الأول) ومشروع قرار (انظر المرفق الثاني)*.

(توقيع) غايتان ريمونغوييا أويدراوغو
الممثل الدائم لبوركينا فاصو
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) ريكس ستيفن هوروي
الممثل الدائم لجزر سليمان
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) سيمون بول ريتشاردز
الممثل الدائم لدومينيكا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) إيبرا ديغين كا
الممثل الدائم للسنغال
لدى الأمم المتحدة

* استنسخت هذه الوثيقة على الوجه الذي وردت به. ولا تعني التسميات المستعملة التعبير عن أي رأي كان من قِبل الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالمركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو منطقة أو بسلطات أي منهم.

(توقيع) جويل م. نخيلكو
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لسوازيلند
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) مومودو كيبا جالو
الممثل الدائم لغامبيا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) روبرت أ. ميليت
الممثل الدائم لغرينادا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) الفريدو لوبيس كابرال
الممثل الدائم لغينيا - بيساو
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) انريكي باغواذا فرناندیس
الممثل الدائم لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

المرفق الأول

مذكرة إيضاحية

١ - تتعايش حكومتان داخل الصين منذ نصف قرن تقريبا، وهو أمر لا مثيل له في المجتمع الدولي. أنشئت جمهورية الصين في عام ١٩١٢. وقادت حكومتها الشعب الصيني في معركته ضد الغزو الياباني في السنوات السابقة للحرب العالمية الثانية وأثنائها. وفي عام ١٩٤٩، بعد عدة سنوات من الحرب الأهلية، فرض الشيوعيون، في النهاية، سيطرتهم على الجزء الأكبر من الصين القارية وأقاموا جمهورية الصين الشعبية. واضطرت حكومة جمهورية الصين الى الانتقال الى تايوان.

وكانت جمهورية الصين عضوا من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة. والواقع أن المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة ما زالت تورد جمهورية الصين بوصفها أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

ورغم فقد الولاية على الصين القارية، فإن حكومة جمهورية الصين لم تغب عن الأنظار. والواقع أنه، منذ ما يقرب من نصف قرن، تتعايش حكومتان منفصلتان داخل الحدود الفسيحة للصين، وتمارس أحدهما الولاية على الجزء القاري بينما تمارس الأخرى الولاية على منطقة تايوان. وهذه حالة فذة في المجتمع الدولي ولا يمكن تفسيرها بمفهوم "خلافة الحكومة" بموجب القانون الدولي التقليدي.

٢ - إن القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦) الذي استبعدت بموجبه جمهورية الصين في تايوان عن الأمم المتحدة ينتهك روح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

استمرت حكومة جمهورية الصين، بعد نقلها الى تايوان، في تمثيل الصين في الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي مجلس الأمن. وعلى مدى ٢٢ سنة، من عام ١٩٥٠ الى عام ١٩٧١، جرت مناقشة مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦)، الذي استبدل جمهورية الصين بجمهورية الصين الشعبية كممثل للصين.

وقد أدى القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦) الى الإنكار الكامل للحقوق الأساسية للأشخاص المقيمين في منطقة تايوان، بوصفهم مواطنين لدولة سيادية، وهي الحقوق المتمثلة في المشاركة في المنظمات الدولية وفي أنشطتها. إن هذا الإلغاء لحقوقهم ينتهك روح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته الأمم المتحدة في عام ١٩٤٨، والذي ينادي بأن "لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان ... وفضلا عما تقدم لن يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو الإقليم الذي ينتمي إليه الفرد".

٣ - إن جمهورية الصين في تايوان مستوفية تماما لشروط العضوية في الأمم المتحدة لكنها مستبعدة من الأمم المتحدة. وعلى الأمم المتحدة معالجة هذا العيب، الذي يمثل وضع غير مألوف بدرجة كبيرة.

إن جمهورية الصين في تايوان لم تفقد شخصيتها الدولية، رغم انسحابها من الأمم المتحدة، عام ١٩٧١. وهي تقيم علاقات دبلوماسية مع ٣٠ بلدا في العالم، في الوقت الحالي.

وبالرغم من أن جمهورية الصين ليست عضوا في الأمم المتحدة منذ أكثر من ربع قرن، فإنها قد التزمت دائما بمبادئ الديمقراطية والتنمية والسلام المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة. وقد ساعدت جمهورية الصين العديد من البلدان النامية بتقاسم خبراتها ومنجزاتها في ميدان التنمية بغية الاستجابة بشكل إيجابي لاحتياجات المجتمع الدولي.

ويبلغ عدد سكان جمهورية الصين ٢١,٥ مليون نسمة، مما يزيد عن سكان ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولديها أيضا اقتصاد قوي، جيد الاكتمال، يبلغ ناتجه الإجمالي القومي ٢٦٠ بليون من دولارات الولايات المتحدة. مما يضعها في المرتبة الـ ٢٠ بين الاقتصادات الكبرى والمرتبة الـ ١٤ بين الدول التجارية الكبرى. ويبلغ احتياطي العملات الأجنبية الموجود لديها ما يقرب من ٩٠ بليون دولار.

وعقب سلسلة من الإصلاحات السياسية التي سنتها على مدى العقد الماضي، انتخب شعب جمهورية الصين رئيسهم بالاقتراع العام في آذار/مارس ١٩٩٦ - وهو حادث غير مسبوق في تاريخ الصين يؤكد أن جمهورية الصين بلد ديمقراطي. ونتيجة لذلك، فإن جمهورية الصين تنطوي، حاليا، على دلالة تختلف تماما عما كانت عليه في عام ١٩٧١، عندما أجبرت على الانسحاب من الأمم المتحدة.

إن جمهورية الصين في تايوان، بحكومتها المنتخبة على النحو الواجب، وإقليمها المحدد وشعبها، بلد محب للسلام. ولديها الاستعداد والقدرة كذلك على تنفيذ التزامات وحقوق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المنصوص عليها في الميثاق. وهي مستوفية للمؤهلات المطلوبة للعضوية لكنها تظل مستبعدة من الأمم المتحدة. وهذه الحالة تحتاج الى معالجة من الأمم المتحدة.

٤ - إن المشاركة المتوازية في الأمم المتحدة من جانبي مضيق تايوان من شأنها أن تؤدي الى الأمن الإقليمي والسلام العالمي.

إن الموقع الجغرافي لجمهورية الصين في تايوان قد جعل اقتصادها وتطويرها للديمقراطية عاملين مهمين في استقرار منطقة المحيط الهادئ الآسيوية.

وبغية تعزيز السلام الإقليمي وإنهاء العداء بين جانبي مضيق تايوان، فضلا عن إيجاد تفاعل صحي بين الجانبين وبيئة تشجع على إعادة توحيد الصين في نهاية الأمر، سمحت حكومة جمهورية الصين

لمواطنيها منذ عام ١٩٨٧ بزيارة أقاربهم في الصين القارية. كذلك تم تشجيع التبادل الثقافي والتعليمي والاقتصادي بين جانبي مضيق تايوان.

وفي أيار/مايو ١٩٩١، اعترفت حكومة جمهورية الصين، في إعلان يُنهي فترة التعبئة الوطنية لقمع التمرد الشيوعي، بأن ولايتها القضائية لا تشمل الصين القارية، وأنها لم تعد تنظر الى جمهورية الصين الشعبية كجماعة متمردة. وتقبل جمهورية الصين الحقيقة القائلة بوجود كيانين سياسيين داخل الحدود الصينية، يمارسان ولايتيهما على جزأين منفصلين في الصين. وبعبارة أخرى، لم تعد جمهورية الصين تشارك في لعبة لا طائل منها حيال جمهورية الصين الشعبية في الحلبة الدولية.

وعلى الرغم من كل هذه التدابير الودية من جانب جمهورية الصين، ظلت جمهورية الصين الشعبية تكن لها العداء. ففي آذار/مارس ١٩٩٦، أجرت جمهورية الصين الشعبية سلسلة من اختبارات القذائف الموجهة قبالة مضيق تايوان، من أجل تخويف الناس في تايوان وعرقلة أول انتخابات رئاسية مباشرة في جمهورية الصين، وقد ألحقت أعمال جمهورية الصين الشعبية هذه ضررا بليغا بالعلاقات القائمة بين جانبي مضيق تايوان كما ترتبت عليها عواقب دولية، حيث أدت الى حالة اضطراب في الطيران والملاحة الدوليين في شمالي شرقي آسيا وجنوب شرقها. وهي لا تعكس فحسب موقف جمهورية الصين الشعبية غير المتسامح تجاه جمهورية الصين في تايوان بل تشكل أيضا تهديدا محتملا للسلام والاستقرار والأمن في منطقة المحيط الهادئ الآسيوية. وينبغي للأمم المتحدة أن تعالج هذا الوضع، لأننا نعتقد أن اشتراك جانبي مضيق تايوان في الأمم المتحدة بالتوازي من شأنه أن يشجع الحوار والاتصال والتفاهم بين الجانبين وأن يؤدي في نهاية المطاف الى الأمن الإقليمي والسلام العالمي.

٥ - اشتراك جمهورية الصين في تايوان اشتراكا كاملا في الأمم المتحدة مسألة حيوية تؤثر على نزاهة الأمم المتحدة واستمراريتها في القرن الحادي والعشرين.

إن مسألة إبعاد جمهورية الصين من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى قد لقيت الاهتمام على نطاق عالمي.

ففي تموز/يوليه ١٩٩٥، جاء في قرار صادر عن البرلمان الأوروبي عنوانه "بشأن دور تايوان في المنظمات الدولية" إن ذلك البرلمان

"إذ يأخذ في الاعتبار أهمية تطورات الحالة السياسية في تايوان بالنسبة لشرق آسيا بأسره على المستوى الجغرافي - السياسي، والاقتصادي ومن حيث سياسة الاستقرار والأمن والسلام في منطقة المحيط الهادئ الغربية ... وإذ يشدد على أن اشتراك تايوان في منظمات دولية معينة يمكن أن يساعد على إيجاد أرضية مشتركة بين الصين وتايوان ويسهل المصالحة بين الجانبين ... وإذ يعرب عن أسفه لأنه من المحظور على تايوان في الوقت الحاضر أن تسهم إسهاما كاملا في

الأمم المتحـــدة ووكالاتها، وإذ يشدد علـــى أن اشتراك تايـــوان أمر مستصوب وقيم لتحقيق الكفاءة للأمم المتحدة ...".

وذلك القرار لا يعبر فحسب عن تأييد البرلمان الأوروبي لمسعى جمهورية الصين الرامي إلى الاشتراك في الأمم المتحدة وإنما يعبر أيضا عن تأكيد البرلمان الأوروبي لقيمة اشتراك جمهورية الصين في تلك الهيئة العالمية.

وسيكون اشتراك جمهورية الصين في الأمم المتحدة بمثابة شهادة على نزاهة الأمم المتحدة وسيعزز استمراريتها في القرن الحادي والعشرين. وستكون نزاهة الأمم المتحدة ظاهرة للعيان إذا ما تمكنت الأمم المتحدة من مواجهة التحديات العالمية العديدة بتعاون جميع شعوب العالم. وعلاوة على ذلك، فإن المسائل العابرة للحدود الناشئة التي لا تحصى ولا تعد، التي من قبيل حماية البيئة والتنمية المستدامة، وعدم انتشار الأسلحة النووية، ومنع الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها والاكتظاظ السكاني في المدن وتسديد الديون والقضاء على الفقر وحماية حقوق الملكية الفكرية، مسائل تحتاج إلى المعالجة من منظور عالمي. ويتطلب نجاح جميع هذه المشاريع العالمية الاشتراك والتعاون من جانب كل عضو من أعضاء المجتمع الدولي.

واشتراك جمهورية الصين اشتراكا كاملا في الأمم المتحدة وفي أنشطتها يؤدي أيضا إلى فوائد فيما يختص بتعزيز السلام والرخاء الدوليين.

٦ - إعادة نظر الجمعية العامة للأمم المتحدة في قراراتها ليست أمرا بلا سوابق.

إن العنصر الرئيسي الذي يبقي جمهورية الصين خارج الأمم المتحدة هو القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦) الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧١. وكان هذا القرار نتيجة للمواجهة الأيديولوجية التي كانت قائمة أثناء حقبة الحرب الباردة. وقد أغفل القرار على نحو متعمد حقيقة تقسيم الصين بعد عام ١٩٤٩.

واستمرار إبعاد شعب جمهورية الصين في تايوان عن الأمم المتحدة أمر عفا عليه الزمن وغير عادل وليس له ما يبرره في الحالة الدولية الراهنة، ويجب إعادة النظر في القرار الذي يديم هذا الإبعاد.

وإعادة نظر الجمعية العامة للأمم المتحدة في قراراتها ليست أمرا بلا سوابق. فبعد أن اقتنعت الجمعية العامة بأن حكومة فرانكو في أسبانيا كانت نظام حكم فاشي وممثلا غير شرعي للشعب الأسباني، اتخذت في عام ١٩٤٥ القرار ٣٩ (د - ١) الذي أوصت فيه بأن تمنع حكومة فرانكو من الاشتراك في المؤتمرات والأنشطة الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة. وبتفهم مستنير لكون الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة مؤسسات ذات وجهة عملية أساسا ينبغي أن تكون ذات طابع غير سياسي، ألغت الجمعية العامة للأمم المتحدة عندما اعتمدت القرار ٣٨٦ (د - ٥) القرار ٣٩ (د - ١) في عام ١٩٥٠ الذي أوصت فيه

بأن تقرر الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة بحرية، فيما يخصها، ما إذا كان اشتراك أسبانيا في أنشطتها أمرا مستصوبا أم لا.

٧ - ينبغي للجمعية العامة أن تعيد بحث نواحي قصور القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦)، لكي تعيد على الفور لشعب جمهورية الصين في تايوان البالغ تعداده ٢١,٥ مليون نسمة، حقه القانوني في الاشتراك في جميع الأنشطة داخل منظومة الأمم المتحدة.

منذ نهاية الحرب الباردة، تغيرت الحالة الدولية تغيرا جذريا. فلم تعد الدول تجد نفسها مقسمة إلى معسكرين متنافسين بسبب أيديولوجياتها. وبدلا من ذلك، وضع نظام عالمي جديد لإيجاد حلول للنزاعات بالتفاوض. ويمكن للأمم المتحدة، بوصفها أهم محفل دولي، أن تكون أداة لتشجيع الحوار والتفاوض بين جانبي مضيق تايوان.

ونحن بموجب هذه الوثيقة نحث الأمم المتحدة على النظر بجدية في المبرر المستخدم لمواصلة استبعاد جمهورية الصين من العضوية فيها. ونحن نطلب أن تعيد الجمعية العامة البحث في عدم ملاءمة القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦) وأن تلغيه، لكي تعيد دون إبطاء ما لشعب جمهورية الصين في تايوان البالغ تعداده ٢١,٥ مليون نسمة من حق قانوني في الاشتراك بجميع الأنشطة داخل منظومة الأمم المتحدة ولتجعل من الممكن لجمهورية الصين أن تسهم إسهاما كاملا في المجتمع الدولي بطرق شتى كثيرة.

المرفق الثاني

مشروع قرار

إن الجمعية العامة،

إذ تستعرض قرارها ٢٧٥٨ (د - ٢٦) المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١ بشأن تمثيل الصين في الأمم المتحدة، وإذ تلاحظ أنه منذ ذلك الحين ونتيجة لهذا القرار، ظلت جمهورية الصين في تايوان، مستبعدة من المنظمة،

وإذ تسلم بأنه منذ نهاية الحرب الأهلية الصينية في عام ١٩٤٩ ظلت هنالك حكومتان تتعايشان ضمن حدود الصين الواسعة وتمارسان لما يقرب من نصف قرن ولاية سيادية على الإقليمين المنفصلين: الصين القارية وتايوان،

وإذ تسلم بأن جمهورية الصين في تايوان عضو مسؤول في المجتمع الدولي له نظام ديمقراطي مستقر واقتصاد نشط، ويعود اشتراكه في الأمم المتحدة بالنفع على المجتمع الدولي،

وإذ تسلم بأن الأهمية الجغرافية لجمهورية الصين في تايوان تضفي على أمنها الوطني وعلاقاتها مع جمهورية الصين الشعبية أهمية حيوية بالنسبة لاستقرار منطقتي شرقي آسيا والمحيط الهادئ،

وإذ تلاحظ أن مواطني جمهورية الصين الذين يعيشون في تايوان وبانغو (بيسكادورس) وكينمين (كيموي) ومنطقة ماتسو ويبلغ تعدادهم ٢١,٥ مليون نسمة يتمتعون بجميع الحقوق في ظل نظام ديمقراطي حقيقي للبلد وأنهم قاموا في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٦ بانتخاب رئيسهم بطريقة ديمقراطية، وهو يمثلهم في المجتمع الدولي،

وإذ تضع في بالها أنه بالرغم من أن جمهورية الصين تسعى للانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة لم يحدث أبدا أن تخلت عن الهدف المتمثل في الاتحاد مرة أخرى مع الصين في نهاية المطاف،

وإذ تؤكد على ضرورة الاعتراف بالحقوق الأساسية لهؤلاء الـ ٢١,٥ مليون صيني، المنظمين سياسيا بوصفهم جمهورية الصين، في أقاليم تايوان وبانغو (بيسكادورس) ولينمين (كيموي) ومنطقة ماتسو، والاحترام التام لهذه الحقوق،

وإذ تحيط علما بما أصدرته حكومة جمهورية الصين في تايوان، من إعلان أعربت فيه عن استعدادها لقبول الالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة دون شروط وعن رغبتها في أن تسهم بإخلاص في تعزيز وصون السلام والأمن الدوليين،

تقرر أن تلغي الأحكام الواردة في قرارها ٢٧٥٨ (د - ٢٦)، التي استبعدت بموجبها جمهورية الصين في تايوان من عضوية الأمم المتحدة، وأن تعيد إلى شعب وحكومة جمهورية الصين في تايوان كامل حقوقهما المشروعة في الأمم المتحدة وفي المؤسسات المتصلة بها كافة.

- - - - -